



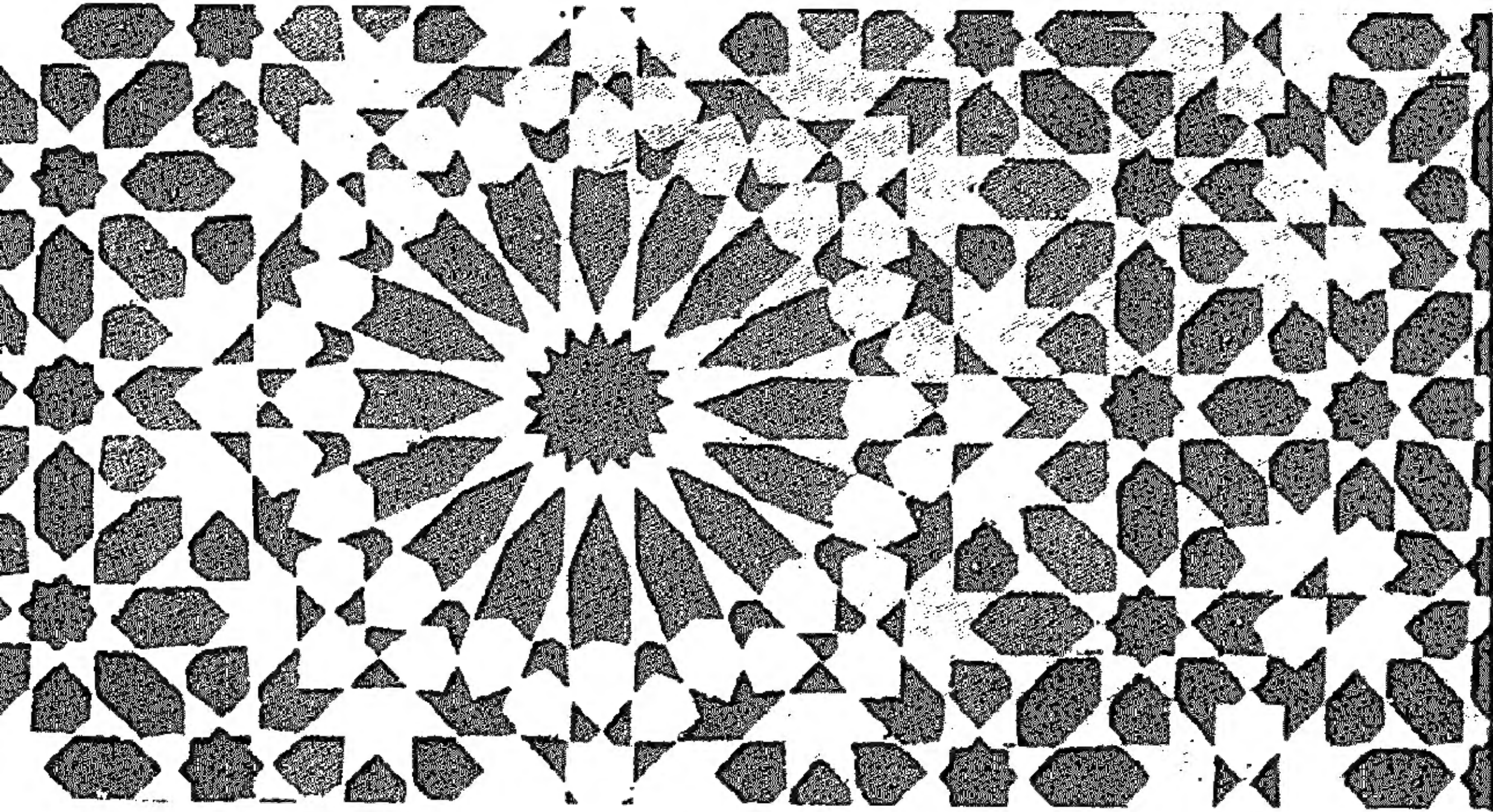
حول
النمط
الاسيوي
لانتاج

تاريخ النظام المصري

كتبي

الخلافة الفاطمية

العدد 141 76



مثل مصر، تشمل أقاليم المغرب
الكبير (تونس والجزائر والمغرب
الحالي) أراضي زراعية الى جانب
مناطق صحراوية واسعة. ولكن
لا يوجد فيها نهر ذو فيضان دوري منتظم مثل النيل.
دخول أوجه التشابه والاختلاف الطبيعية هذه،
أصيف ترات اقتصادي واجتماعي وتاريخي ربط بين
مصر والمغرب بأمور مشتركة في نفس الوقت الذي
كان يباعد بينها بأوجه متباينة.



عندما فتح جوهر الصقلي مصر عام ٩٦٩م، لم يلق جيشه
مقاومة تذكر، بل رحب به ممثلو المصريين بعد أن أعطاهم
القائد الفاطمي أمان. وفي رأينا أن التوافق السريع الذي
حدث بين الفئات العليا من السكان المصريين وبين خلافة
القيروان عاد إلى أن هذه كانت رمزا لمساكن اجتماعية
وسياسية لا تختلف في صلبها عن تلك التي كان يتسم بها
التكوين المصري، وإن فارقته في ظلال هامة. ولقد كان
ذلك التشابه هو الذي مكن الخلافة الفاطمية من مصر. أما
الاختلاف، فكان السبب في الازدهار المصري في العصر
الفاطمي الأول.



أولاً: النمط الآسيوي في المغرب

أ- نجد العنصر الأول

لنمط الآسيوي في التناقض

بين الصحراء والحضر (٢)

نفي العهد الذي سبق الفاطميين، كان سكان المغرب يتكونون أساساً من البربر، ونمت أراضيهم من واحة سيوة المصرية وبلاد برقة شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن شواطئ البحر الأبيض شمالاً إلى الصحراء الكبرى جنوباً. وكثير ما أطلق الكتاب العرب عليها اسم «جزيرة المغرب» وقد عرف سكان وادي النيل غارات البربر (الليو أو الليبين) في زمان الفراعنة، ولكن أغلب موجاتهم العادية كانت طوال التاريخ تبدأ من الصحراء متجهة إلى هضاب

الشمال الخصبة في المغرب.

وكانت قبائل البربر تنقسم منذ زمن طويل إلى مزارعين مستقرين، وقبائل متجعة شبه رحل (مزارعين ورعاة) وثالثة رحل (رعاة). وقد ترتب على التفتت الإقليمي الجغرافي لبلاد المغرب، وعلى عدم وجود أنهار كبرى فيها قابلة للملاحة أن تبقى العلاقات بين القبائل وبعضها قليلة وصعبة، مما أثار العراقيل أمام قيام أي سلطة سياسية موحدة في المغرب الكبير في العصور السابقة للفواطم. واشتهرت قبائل الصنهاجة المنتجة بمزارعها وغباباتها ومراعبيها الدسمة وصناعاتها الحرفية في المراكز الحضرية. ولبطونها أطماع تملكها ملكية جماعية، وبينها علاقات نقدية وتبادل تجاري إلى حد ما رغم أن المواصلات بين القرى («الدشر») قليلة وصعبة لمروها على جبال مسالكها وعرة. وطبقاً للرواية العرب، كانت الصنهاجة (وكنانة من بطونها) تفخر بانتسابها إلى أصل غير بربري، وتدعي أنها تنحدر من مهاجرين يمينيين من حمير الزراعية.

أما قبائل زناتة، فكانت بلادها أحراً شبة صحراوية تتخللها الواحات التي تحط فيها القوافل رحالها. وأشهر هذه الواحات تلمسان وتاهرت. ومنابع المياه فيها ملك القبيلة كلها.

ولقد كانت النشاطات الاقتصادية للقبائل المستقرة تجد تكاملاً في دور القبائل الرحل. فالرعاة يأتون بالصوف واللحم، ويقدمون المحاربيين المرتزقة الذين كثيراً ما يدافعون عن المدن والمراكز الحضرية لحساب أهاليها المستقرين. وبالمقابل، فهؤلاء لا يعطونهم فقط القمح والشعير والمنتجات المصنوعة، بل يوفر لهم أيضاً التربية الدينية والثقافة اللازمة لمشايخ البطون المتجولة. (٢) وتتخلل العلاقات الاقتصادية الهادئة بين الطرفين الخلافات المسلحة التي يحاول فيها كل منهما أن يفرض إرادته بالعنف على الطرف الآخر.

فبين صنهاجة وزناتة حروب طويلة تدافع فيها القبائل الأولى عن ممتلكاتها في وجه هجمات الجياع من القبائل الثانية.

وقد ذكر ابن خلدون في كتابه «تاريخ البربر» عدداً من القبائل اليهودية في المغرب، منها منزلة الجراوة والنفوسة في إفريقية (تونس)، والغندلاوة والبهلولة البخ. وعند الفتح العربي، تزعمت امرأة يهودية المقاومة البربرية، وهي المشهورة «بالكهينة»، وكانت تنقذ إلى الجراوة. غير أن هذه القبائل اليهودية لم تتميز بدور اقتصادي مختلف عن القبائل الأخرى. ولذلك لم يخصصها الرواة بذكر خاص سوى القليل. وجدير بالملاحظة على العموم أن الصراع المسلح بين السكان المستقرين في الحضر وبين البدو الرحل ظاهرة بارزة ومتكررة في المغرب عنها في مصر، لتداخل المناطق الصحراوية في الجبال بالمساحات المزروعة في الوديان المغربية. في حين أن وادي النيل يفصل بصورة قاطعة بين المنطقتين. وقد ترتب أيضاً على هذا الاختلاف الطبيعي أن الطرق التجارية والمواصلات العسكرية والإدارية في مصر تستطوع على الأغلب أن تجري بعيدة عن منال البدو الأمر الذي يصعب تحقيقه في المغرب. ولذلك نرى البدو البربر لا يقومون فقط بالتجارة هم أنفسهم، بل يستطيعون أن يفرضوا أنانيتهم ورسومهم على التجارة العابرة (١).

ولمدة طويلة جداً، كانت للقبائل البدوية اليد العليا في الحكم السياسي. ومعروف أن الجنود البربر

اشتركوا في نهب روما عام ٤٥٥م. ويصف ابن خلدون البدو البربر باعتبارهم أصحاب السلطة والمسيطرين على الفقراء الذين يزودون الأرض. ولذلك لا يجد سكان الحضر والقبائل المزارعة الكبيرة من وسيلة للدفاع إلا بالاستناد إلى سلطة مركزية قوية. وكان هذا عاملاً مهماً في حياة تونس السياسية بالذات، لأن الزراعة والنشاط الحضري يخصصان أكثر من نصف سكانها منذ قرطاجنة والرومان. وفي الفترة السابقة لظهور الفاطميين، نرى الزعيم الصنهاجي «مناد» يساند أمير الأغالة لأنه يتلقى بدوره المساعدة منه في وجه البدو (٥).

ب- العنصر الثاني للنمط الآسيوي: المشتركات الفلاحية والبدوية

احتفظت هذه المشتركات بحيويتها إلى ما بعد الاحتلال الفرنسي. فالكتاب المحدثون يسجلون أن البربر كانوا يعيشون جماعات وفي مستوى منخفض (١) ويقول ابن خلدون أنهم يفتقدون توفير وسائل المعاش لأنفسهم بالقدر الذي يحفظ الحياة دون مزيد عليه... وفي «كتاب البلدان»، يقص لنا ابن الفقيه الهزاني أسطورة الأسكندر في المغرب حيث التقى بقبيلة نسوية من اليهود يسميهم «البرجمانيين»، فقالوا له: «أنا أناس مساكين ليس لنا أموال، ولا للملوك في أرضنا أرب... وما لنا أحد أغنى من الآخر» (٧)... وكانت الوحدة الاجتماعية الصغرى لدى البربر هي «الموقد»، وهي تجمع العشيرة أو الأسرة «الممتدة»، ويرتبط أفرادها بعلاقة الدم الحقيقية أو الصورية. وتسمى هذه العشيرة «الآخس» أو «الحروبة». ويجتمع عدد من المواقد في قرية فلاحية أو «دوار» بدوي. وتشكل مجموعة من القرى أو الدور وحدة سياسية أو دويلة اتحادية صغيرة. أما القبيلة الأم، فهي رباط بين عدد من هذه الأقسام، ولكنه رباط غير وثيق ومؤقت، وكثيراً ما ينفك في الظروف الخطيرة وخاصة في الحرب التي تقع بصورة متكررة.

والحق أن كل دوار أو قرية كانت عبارة عن جمهورية مستقلة، بتقيد أعضاؤها بقبود الأخلاقيات الجماعية والنظام. فهم ملزمون بسخرة مشتركة (نسمى «نوبري») لسد احتياجات القرية العامة مثل بناء أحد المنازل وإقامة الأجران والصوامع العامة التي نحفظ فيها المحاصيل المشتركة، والتي نستعمل أيضاً كفلاح في حالة التعرض للهجوم الخارجي^(٨).

وقد ظهرت الملكية الفردية الخاصة للأرض الزراعية منذ القرن الثالث ق.م. على الأغلب، وخاصة في تونس. ولكن القبائل الرحل وشبه الرحل أبقت على الملكية المشتركة. وفي عام ١٩٥٧ كان ما يزال في تونس ثلاثة ملايين هكتار (ما يقرب من ٧ مليون فدان) من الأراضي الجماعية^(٩). وفي المناطق الغربية (المغرب الحالي) يوجد تمييز بين الأراضي الزراعية («بلاد الحرث») وأراضي الرعي («بلاد المراع»). فحشائش هذه الأخيرة مشتركة للجميع حتى الآن^(١٠). أما المغرب الأوسط (الجزائر الآن)، فقد بقيت فيها آثار الملكية العقارية القبلية والعائلية قوية إلى أواخر القرن التاسع عشر^(١١). فأفراد العشيرة كانوا يستفيدون من المراعي والغابات بصورة مشتركة. أما الأرض الزراعية، فالأسرة هي التي تنتفع بها. ولأفراد العشيرة - بل القرية كلها في بعض الأحيان - حق في الأرض في حالة وفاة شيخ الأسرة.

وفي «المقدمة»، نرى ابن خلدون يعتبر «البادية أصل العمران»... و«أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضرة»^(١٢). ويبدو أن الشكل البدوي للمجتمع هو الذي فرض نموذجه في المغرب، رغم وجود الملكية الخاصة. إلا أن هذه كانت موجودة في داخل إطار الحياة المشتركة لا خارجها. ويتميز هذا الشكل بالانفصال بين الرعي والزراعة كشاطين مستقلين، وبقايا شديدة للامومية Matriarcat لدى بعض القبائل (الطوارق)، مع تمتع المرأة بحرية نسبية، وقلة انتشار تعدد الزوجات. كما يتميز أيضاً المشترك البدوي بالانغلاق والتمسك باستقلال كيانه.

وكان يحكم القرية أو الدوار مجلس من المشايخ هم أحياناً نفس أرباب العشائر. ويسمى هذا المجلس بالجماعة، ويتخذ قراراته بالاجماع طبقاً «للعادة» وهو التقليد العام لمجموع القبائل، أو طبقاً «للعرف» أي التقليد المحلي وتتلقي العادة بحقوق الأفراد وأساليب نقل الملكية.

وكانت مجالس البربر هذه أشبه بالجمهوريات المحلية الديمقراطية في المناطق الوسطى والغربية للمغرب. فأعضاء الجماعة منتخبون من مجموع سكان المشترك. أما في مناطق أخرى، فالمشايخ فرسان نبلاء، ولا يخرج المجلس عن طبقتهم. وفي أغلب الأحوال، فإن العلاقة القبلية بين القرى أو بين البطون أشبه بالانحداد الفدرالي الهش الذي يتفكك بسرعة.

ج - العنصر الثالث للتمط الأسوي،
الفترات المتكررة - طالت أو قصرت - التي سادت فيها دولة مركزية ذات مهام اقتصادية في المغرب

وفي أغلب الأحيان، كانت عاصمة هذه الدولة المركزية في إفريقيا (تونس)، منذ أيام قرطاجنة التي أسسها التجار الفينيقيون. ففي هذه المنطقة، تلعب الأعمال الانشائية لتخزين المياه دوراً هاماً في المحافظة على الزراعة وحياة السكان. وإذا كانت تونس لا تعرف الانهار الكبيرة التي تحتاج إلى السدود - مثل النيل - غير أنه لا بد فيها من إقامة الآبار والخزانات للمياه الجوفية وما ترويه الأمطار. وقد بدأ مثل هذه الأعمال حكماً قرطاجنة، ثم جاء الرومان فصانوها وظاولوا يشتنون غيرها في المنطقة الشمالية للجزائر، وحفروا الأسار الأرنوابة في الواحات^(١٣). وبهذا استطاع الرومان أن يطوروا الزراعة المغربية وأن يستصاحبوا مساحات بوراً واسعة، واكثروا فيها من زراعة الزيتون. وبدوا أن المشتركات الفلاحية، وشركات المفاولين، وبعض الملاك الكبار ساهموا في إقامة منشآت الري^(١٤).

غير أن تاريخ المغرب باسكته - وليس تونس فقط - مليء بتكوين الدول المركزية التي تبدأ من إحدى المناطق ثم ينتشر سلطانها على البلاد، وكان الطريق مفتوح أمام أي دولة تقوم فتتحد الأقاليم. ولكن هذا الانحداد لا بدوم إلا فترة قصيرة فتنهار. وتقوم وحيدة أخرى ذات مركز آخر وهكذا. وفي تقديرنا أن تفسير هذه الظاهرة لا يكمن فقط في احتساج تونس إلى انشاءات الري وتخزين المياه. وإنساني الأسباب عائدة إلى الضرورات الدفاعية الجماعية التي تلم شمل حلقات مترابطة من القبائل. ففي أغلب الأحوال نرى تونس مركزاً للدولة الموحدة التي عليها أن تقوم بالدفاع عن معيشة الزراعيين المستقرين فيها وتجار السواحل (قرطاج - القيروان - المهدية - تونس الخ) ضد الرحل من الرعاة وشبه الرحل من المزارعين المتنقلين (الدولة الاغلبية). وفي أحوال أخرى نرى شبه الرحل المنتجعين (مثل قبائل الصنهاجة) هي التي تشكل مركز الدولة ضد الرحل (زنانة). وفي أحوال ثالثة نجد - على العكس - المصالح التجارية للدول تغلب فتصبح أساس الدولة المركزية (الدولة المرابطية).

وبالتالي، فالمهام الاقتصادية للدولة المركزية في المغرب قد تكون أقل بروزاً منها في مصر. ولكن المهام الاجتماعية (بمعنى المحافظة على نمط معين من الانتاج والمعيشة في وجه الانماط المغايرة الأخرى) تبقى ملقاة على كتف الدولة المركزي عندما توجد. ولكن الدولة في هذه الحالة سرعان ما تتولى أيضاً بقية الوظائف المميزة للنظام الشرقي، بمعنى أن تثبت المهام الاقتصادية والدنية ألخ من ارضية الأساس الاجتماعي لضرورة الدولة المركزية، وبهذا تستكمل كيانها وكأنها فوق الطبقات. وبكفي هنا أن نذكر بعض الأمثلة.

فمن القرن الخامس حتى القرن السابع الميلاديين كان يحكم المغرب المحتلون «الفندل» الأريوسيون^(١٥) الذين اتخذوا قرطاج عاصمة لهم. وكان بطرك كنيستهم يخضع للملك الفندالي الذي يعين الاساقفة

وبأذن باجتماع المجامع المقدسة ، وبمنح للكنيسة المغاربة الكنائس والاموال التي صادرها من السلطة البيزنطية.

وكذلك نجد ان الدولة المغربية هي التي تملك الارض كلها ، وتمتع الافراد حق استصلاح الاراضي التي تقع في حدود المشتركات الفلاحية . ونرى عمر بن عبد الله المرادي في العهد الموحيدي بأمر بمسح اراضي المغرب كلاً بقصد توظيف الخراج عليها (١٦) . وظلت اراضي « المخزن » الواسعة - أي الاراضي الحكومية - ظاهرة موجودة الى ما بعد الاحتلال الفرنسي.

وقد ترتب على هذا الوضع ان تحتكر الدولة المغربية أنواعاً من التجارة والصناعة . ونعلم مثلاً أن سلطان مراكش - مولاي عبد الرحمن - قرر احتكار تجارة الجلود في ١٨٥٠ الخ.

٢ - خصوصية النظام المغربي

سبق الاشارة الى بعض العناصر التي تشكل خصوصية النظام المغربي كشكل من اشكال النظم « الشرقية » المعتمدة على النمط الآسيوي للانتاج . ونقدم هنا بعض التفاصيل.

١ - ضعف المركزية وسرعة تفككها

إن ضعف المركزية وسرعة تفككها في المغرب يشكلان أول عنصر الخصوصية المغربية بالمقارنة مع الوحدة المصرية الثابتة كالطود (الدول التوبيدية ، والفندالية ، والاغلبية ، والفاطمية ، والموحدية والمرابطة الخ) . (١٧)

ب - استمرار ظهور الجمهوريات المشاعية المستقلة

فهذه الجمهوريات المشاعية لا تظهر فقط بين

الفترات التي تسيطر فيها الدولة المركزية ، بل واثناها أيضاً . فالقوة الطاردة هنا ، والدافعة الى التفكك هي الناتجة من تنازعات القبائل على الاراضي الخصبة والمراعي والطرق التجارية ، وهي التي تنغاب المدة بعد المرة على روابط الدم بين البيطون والعشائر ، وعلى المصالح الموحدة التي تساعد قيام الدولة المركزية . أي أن المركزية المغربية - في الفترة التي نحن بصدددها - لم تكن نتيجة الانصهار الجماعي في التعاقد بالمشترك الاعلى مثل النموذج المصري . بل كانت تلك المركزية هيكلاً علوياً مركباً فوق جزئيات متباينة من المجموعات المتميزة . (١٨)

ج - والعنصر الثالث هو التباين بين أجزاء المغرب

فهناك عدم التجانس والتساوي بين أجزاء المغرب المختلفة ، ووجود نظم أكثر تقدماً في مناطق منه دون أخرى ، وتركزها بشكل خاص في تونس (افريقيا) . فمنذ ان اسس الفينيقيون قرطاجنة في القرن السابع ق. م . ، انتشرت في المنطقة التونسية زراعة العنب والزيتون ، وصناعة النبيذ والزيت ، ونم استخراج النحاس من المناجم الافريقية . وكانت النبالة القرطاجنية هي التي وضعت حدوداً للتوسع الاغريقي التجاري والحربي في المنطقة ، وتحالفت مع الفرس لهذا الغرض . وكانت التجارة القرطاجنية معتمدة على المقايضة فترة طويلة ، ولكنها عرفت النقود منذ القرن الرابع ق. م . وفي القرن الثالث استطاع القرطاجنيون استغلال مناجم الفضة الاسبانية ، فزادوا ثراء ، وتركزت الاموال في ايدي البعض ، وتأسست الصناعات التحويلية المختلفة في المنطقة التونسية (الفخار والنسيج والصباغة وسبك المعادن والصباغة والعمود وحفظ اللحوم والاسماك) . وكانت هذه الصناعات معتمدة جزئياً على الحرفيين والعمال الاحرار المنظمين في طوائف مهنية ، وكذلك على عدد من العبيد الحرفيين والزراعيين .

واستولت الطبقة الحاكمة القرطاجنية على الشواطئ الليبية وعلى غالبية الاراضي التونسية حيث طردت الرعاة البربر منها ، وأقامت منشآت زراعية صغيرة ولكنها مكثفة في ميداني المال واليد العاملة . وتنتج الزيتون والعنب واللوز والعسل والشمع ، وتربي الخراف والخيول والابقار . واخضعت قرطاجنة الفلاحين الليبيين - الذين يزرعون القمح - فارضة عليهم الضرائب النوعية الثقيلة ، الأمر الذي أدى الى اندلاع العديد من الثورات الفلاحية في المنطقة . (١٩)

ومكنت هذه الانشطة قرطاجنة من ان تحتفظ بامبراطورية تجارية هائلة . وامدت مراكزها التجارية في افريقيا الى خليج غينيا قروناً عديدة حتى بعد ان هزمها روما على شواطئ البحر الابيض .

وفي ظل الرومان زادت زراعة العنب والزيتون انتشاراً في تونس . وتم مسح الأراضي ونجديد الحيازات الزراعية . وطرد الفلاحون من الأرض الخصبة . فأصبحوا يتجولون في الصحارى أو تحولوا الى موال للمقاولين الرومان الذين أخذوا يستأجرون الارض من ادارة الوالي . وأبقى الفندال والبيزنطيون على هذا النظام الذي يقرب من « قناة الارض » المعروفة في مصر بعد الفتح العربي . وكانت المنطقة المغربية كلها مسرحاً للمقاومة البربرية المستمرة ضد مختلف الحكام الاجانب الذين كانوا ينشئون مراكزهم التجارية والعسكرية والادارية بالقرب من الشواطئ والطرق البحرية التي يسيطرون عليها . وعلى العكس ، فقد اتجهت الدول التي أسسها البربر بعد ذلك (المرابطية التي تلتها) الى اقامة عواصمها في داخلية البلاد .

وهكذا وجد الغزو العربي المغرب عبارة عن منطقتين اقتصاديتين مختلفتين المستوى : فتونس من جهة حيث الزراعة السلعية والصناعة الحرفية والتجارة ذات الاساليب المالية المتطورة ، وحيث التقسيم الطبقي متقدم . مما أدى الى وجود العبيد والموالي والعمال والمنتجين الصغار الى جانب الكبار في شتى الانشطة . ثم سائر المغرب حيث اليد العليا للمشاعية

البدوية وشبه البدوية، وحيث التقسيم الطبقي ما زال في أولى خطواته في معظم المناطق. وفي تقديرنا أن هذه الأوضاع تقدم تفسيراً لا لتاريخ المغرب بعد ذلك فحسب بل وخاصة للغزو الفاطمي لمصر والساعات التي أتت بها في حكمه.

ثانياً - الحكم العربي يطابق الظروف المغربية الخاصة

دفع الحكم العربي المغرب في نفس اتجاه التطور الذي وصفناه قلاً:

١- توزيع الأرض على العرب في تونس

أما بعد الفتح العربي للمغرب على مراحل كان فيها الفكر والفرق، أسس العرب قبيروان في تونس عام ٦٧٠م. ثم كانت ثورة الرعيم البربري فسيطة الذي استطاع أن يوحد القبائل الجبلية والفلاحية واستولى على قبيروان، ولكنه هزم في نهاية الأمر.

وفي ولاية حسان بن نعمان (٦٩٢ - ٧٠٥م) فرض الخراج على أهل المغرب، واعتبرت أرض الناح البزنطية وكذلك من عليها من الموالي ملكاً للمسلمين. ولكن العرب اعتبروا أراضي البربر مفتوحة صلحاً، فتركوها في أيدي أصحابها يؤدون عنها المال للدولة. وأما البربر أنفسهم فاعتبرهم العرب أحراراً، وأشركهم حسان أيضاً في الجيش. وهو أمر يختلف عما حدث في مصر. (٢٠)

ويذكر البلاذري (٢١) أن عمية بن نافع قسم أراضي أفريقية (تونس) بين المسلمين، وهو الأمر الذي رفضه عمر بن العاص بالنسبة لمصر. وكذلك يشير ابن خلدون إلى أن العرب الفاتحين اتسموا مناطق المغرب وأماراتها فيما بينهم، وأن أحد القادة (صالح بن منصور) استولى على إقليم الريف، فحصل من الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك على الأذن

باحتفاظه بهذه الأراضي باعتباره أقطاعاً له.

ثم كان من يزيد بن عبد الملك أن فرض الجزية على البربر جميعاً، مسلمين وغير مسلمين، واعتبر المغرب كله دار حرب حتى بعد أن اعتنق أهله الإسلام. وقرر يزيد بن أبي مسلم عام ٧٢٠م فرض الجزية على أهل أفريقية الذين اعتنقوا الإسلام. وأما عبيد الله بن الحجاب، فقد اعتبر البربر أنفسهم قبلاً للمسلمين وعاملهم كأرثاء. وفي العصر العباسي، اشتدت ظاهرة تكوين الصواني (أي العزب الكبرى) المملوكة للولاة العرب والعمال على البلاد وكبار القواد فضلاً عن أبناء البيت العباسي. وانتشرت البساتين الواسعة التي يروونها من مياه الآبار. (٢٢)

وكانت النتيجة إقرار نظام مزدوج في المغرب بالنسبة للملكة الأرض، أي تشجيع الملكية الفردية حيناً إلى حب ملكية الأرض، بمعنى استمرار فرض نمط إنتاجي مخالف لمشاعية القبائل الرحل وشبه الرحل. وهو أمر كان يشير حقيقته وبدعوها للثورة المزمعة. (٢٣)

٢- تدهور الأحوال في المغرب

يبدو أن أوضاع المغرب - وخاصة تونس - كانت مزدهرة عند الفتح العربي. ويصف ابن أبي دبنسار مدينة درعة عند وصول عقبة إليها بأنها عظيمة بأسواقها وعدد سكانها وارتفاع عمارتها. (٢٤) ولكن الولاة الذين فوضهم الأمويون والعباسيون من بعدهم لم يكن لهم هم سوى اعتصار المغاربة والعيش منطلقين. وبمعهم ابن خلدون هذه الوقائع في نظرية - طرأها في فصل أسماها: «في أن العرب إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب» فيقول:

«وأيضاً، فلأنهم يتلفون على أهل الأعمال من الصنائع والحرف أعمالهم، ولا يرون لها قيمة ولا فسطاً من الأجر والثمن والأعمال كما سنذكر هي أصل المكاسب وحقيقتها، وإذا فسدت الأعمال

وصارت مجاناً ضعفت الأموال في المكاسب وانقبضت الأيدي عن العمل. وابتدع الساكن وفسد العمران». (٢٥)

وكانت غالبية القبائل البربرية من الفقر بحيث يستحيل على أفرادها أن يجدوا المال اللازم لتسديد الجزية المفروضة عليهم. فابتدع الولاة أمراً لم نسمع عن مثله في الفتح العربي للبلدان الأخرى، وهي أن يحدد البربر الجزية عبيداً من أطفالهم ونسائهم العرب. (٢٦) وسبق الإشارة إلى أن البربر وأموالهم قبلاً للمسلمين في العصرين الأموي والعباسي وزخرت أسواق الرقيق في الشرق بالأماء البربريات والرقيق المغربي، وكانت التجارة بهم مربحة مزدهرة استمرت حتى القرن السادس عشر. (٢٧)

٣ - انتشار الحركة الخارجية

كان طبعاً أن يولد هنا الصدام بين الفاتحين المحدد وبين البربر المغاربة حركات مقاومة. وكانت طليعتها تنب هنا وهناك في مختلف القبائل البدوية استكمالاً لثراث الماضي عند الرومان والبيزنطيين. وفي الإسلام، وجدت جميع الحركات الدينية المعارضة سلطة الخلافة القائمة تمثلين لها في الشعب المغربي البربري. فكان أن انتشرت الحركات الخارجية في القرن الثامن والشيعة في العاشر، والاشعرية الموحدية في الثاني عشر والشريفية المرابطية في السادس عشر الخ. وسبق الإشارة إلى سيادة الهرطقة الأريوسية أيام الفندال.

أما في الفترة التي نحن بصددتها، فنرى المعارضة للحكم العربي في القيروان بأخذ شكل الخارجية، وهي التي تعتبر جميع الخلفاء من بعد عثمان ظالمين كاذبين تحل عليهم الثورة ومصادرة أموالهم، بل هو واجب مقدس. وفي نظير الخوارج المغاربة فالطهارة المعنوية أهم شأناً دينياً من الطهارة المادية. وفي أغلب الأحيان لا يعتبر المذنب هنا يستحق جهنم فقط بل هو عدو الجماعة المؤمنة. وذهب البعض منهم إلى إحلال دمه.

ومن أهم الحركات المغربية الخارجية الفترة الاباضية التي تبعت عبدالله بن اباض، وتكون جماعة منفصلة يعترفون بالقرآن والحديث كمصدر للمعرفة الدينية، ولكنهم يتخذون الرأي في الحكم على الامور دون الاجماع والقياس. وهناك نخلة تذهب الى حد بعيد، وهي الصفريية التي تبعت ابا مخنف، وتقبل نظرية القمود أي المهادنة المؤقتة ازاء المسلمين الآخرين، والتقية أي اخفاء الفرد لحقيقة ايمانه. اما الفترة الازرقية، فهي اشدها جميعاً، وتقول بمذهب الاستعراض أي قتل الاعداء واسرهم. (٢٨)

وفي عام ٧٤٠ تقريباً، قاد صالح بن طريف قبيلة البرغواطة في المغرب الأقصى في حركة صفريية. ثم أعلن نبوته وأنكر القرآن وادعى أنه تلقى من الله قرآناً جديداً باللغة البربرية وبه ٨٠ سورة. وفرضت الحركة على أفرادها الطرد من الجماعة حداً للكذب والقتل حداً للاغتصاب، ومنعت معاشره الجواري والزواج من غيرها من المسلمين. وحرمت أكل لحم رؤوس الحيوانات والبيض والديوك. واستمرت هذه النحلة قائمة مدة ثلاثة قرون تقريباً.

وفي نفس الفترة تقريباً (منتصف القرن الثامن)، ثارت قبيلة المظفارة تحت زعامة السقا الصفري «ميرة»، فقتلوا العامل على طنجة، واستولوا على المدينة. ثم اتسع نطاق دولتهم حتى شملت بلاد المغرب من برقة شرقاً حتى المحيط الاطلسي غرباً. وهزمهم حنضلة عام ٧٤٢. ولكن بقاياهم أسسوا دويلات صفريية صغيرة في المناطق الداخلية، ومنها دولة تلمسان ملوية التي قامت تحت زعامة أبي قره من ٧٤٢ الى ٧٨٠، ومنها دولة سجلماة التي دامت فترة طويلة، وسعود البها فيما بعد. ولكن تجدر الإشارة الى الدولة التي أسسها زعيم الفمارة من قبيلة المجاعة عام ٩٢٥ تقريباً بالقرب من تطوين (نطوان) في المغرب الأقصى. وكان هذا الزعيم المسمى بـ «حاه ميم» قد ألف قرآناً باللغة البربرية احتوى على قسم بالايمان بحاه ميم وأبيه أبي خلف وشقيقته تانسيفت. والغى حاه ميم الوضوء، واكتفى بهلاتين بدلاً من خمسة، واختصر صيام رمضان على أيامه الأخيرة.

يبد أنه من أهم الدول الخارجية الدولة المدرارية في سجلماة التي أسسها بربر مكناسة من بطون زناتة في حوالي عام ٧٥٧م (١٤٠هـ)، ودامت قرنين، الى ٩٥٨. حين استولى عليها جوهر الصقلي. وكان يتزعم هؤلاء الصفريين عيسى بن مزيد أو يزيد الملقب بالاسود. وكانت سجلماة مركزاً تجارياً هاماً للمنتجات الغذائية الواردة من الوديان والشواطئ. وكذلك للرقيق السوداني المستجلب عبر الصحراء والذي استخدم كقود مدة طويلة.

والدولة الخارجية الهامة الثانية هي دولة ناهرت (أو نيهرت) الاباضية التي أسسها عبدالرحمن بن رستم الذي استولى على فيروان، وطرد منها السنين ثم هزم جيشه في طرابس، فانسحب الى هضاب ثبارت العليا عام ٧٦٠. وكانت ناهرت إحدى المحطات التجارية العظمى في المنطقة، فتزدهج حولها الحبوب والبساتين والازهار بفضل وسائل الري الصناعي. وتحتل أسواقها بالبضائع الواردة عبر صحراء افريقية ومن مراسي الشواطئ ومن السودان (٢٩). ولكن ثروتها الأساسية تأتي من التبادل بين الرعاة البدو والفلاحين شبه المستقرين الذين ينتجون الحبوب.

واشتهر حكم هذه الدولة الخارجية التسوية بالكفاف وسمو الاخلاق وطهارة البدن. وكان أفرادهم منتجين ولا يحملون القاباً بل يسمون أئمة. وليس الامام منهم سلطاناً وان كانت قراراته تمنع النشاط العام والخاص على السواء. وهو يحاط بالفقهاء ذوي النفوذ المعنوي الكبير، وان لم يشكلوا هيئة ذات سلطة ادارية. واشتهر أحد الائمة الرسميين - المدعو «أفلق» - بأنه أمر بصنع أواني واسعة يوزع الطعام فيها على الشعب (٣٠). ورغم التدين الشديد لأهل الدولة الرسمية، إلا أنهم عرفوا بالسماحة الكبيرة مع الاديان والنحل الأخرى. وقد جمع غير الاباضيين من التجار في ناهرت ثروات كبيرة (٣١). وسقطت الدولة الرسمية أيضاً تحت ضربات الجيش الفاطمي عام ٩٠٩.

وأخيراً، فهناك الثورة الخارجية التي قادها أبو يزيد الزناني المعروف بأبي حمارة، في ٩٤٢. فأقام

مجلساً من المشايخ يحكم دولته، وتلقب هو بشيخ المؤمنين. وقد وصلت جموعه المسلحة حتى القيروان والمهديّة.

هذه هي أهم الحركات الخارجية التي كان البدو والبربر من الرعاة جنودها، وصغار الحرفيين والصناع (السقاء، الحمار الخ) قادتها، والتي ارتبطت الى حد كبير بحركة التجارة العابرة بالمغرب بين شواطئ البحر الأبيض وداخلية القارة الافريقية. وقد أرسل الخلفاء الفاطميون ضدهم قبيلتي بني هلال وبني سليم من عرب مصر لسحقها في منتصف القرن الحادي عشر.

ثالثاً - صعود القوة المغربية،

سبقت الدولة الاغلبية (٨٠٠-٩٠٩م) قيام الخلافة الفاطمية في المغرب. وفي الظروف التي احاطت بحكم بني الأغلب في القيروان، والتناقضات التي اعتملت بداخل المجتمع المغربي حينذاك، نجد تفسيراً للتطورات التي جرت عندما تولى الفاطميون في المغرب ثم مصر.

١- النهضة الاقتصادية العامة،

عم الازدهار الاقتصادي تونس في العهد الأغلي. فتمت زراعة الحبوب وانتشر الزيتون في منطقة سوسة بالقرب من تونس، ثم الكروم والفسدق. واشتهر ريف القيروان بالخضر والفاكهة مثل التين. وكانت بساتينها تشكل مسطحات مدرجة للاستفادة الكاملة بالمياه الموجودة. وزرع القطن في الزاب، والكرم في فرطاج وقصب السكر في قستيلة وقابس التي انتشرت فيها أيضاً زراعة الموز. (٣٢)

وكذلك شهدت افرقية الاغلبية نهضة صناعية. ففي مدينة مجانة التونسية استغلت مناجم الحديد والائند (الائتمون) والفضة والرمصاص. وكانت هذه المعادن تستعمل في قاعدة سوسة البحرية بشكل خاص، وكذلك قامت في القيروان صناعة الزجاج

والخزف المطعم بالميناء ، واشتهرت تونس بالنسيج (الطراز) (٢٢) واستخراج الزيت وصناعة الألبسة والمنتجات الجلدية .

ونشطت التجارة الداخلية ، وخاصة في أسواق منستير وقسيلية وطرابلس وتونس والقيروان . كما ازدهرت التجارة البحرية في مواني قابس وسفاس وتونس ، وخاصة بعد أن استولى الأغالية على جزيرة صقلية ، الأمر الذي مكّنهم من السيطرة على الجزء الغربي من البحر الأبيض .

ولكن الذين استفادوا من هذه النهضة الاقتصادية كانوا أساساً العرب من كبار الملاك وقادة الفرق العسكرية . ثم المزارعين الأغنياء . وهم « الأفارقة » أي المنحدرون من الرومان واللاتين . أما أفراد الطبقات الدنيا من البربر أو من أصل رومي ، فلم تتقدم حالتهم تقدماً يذكر . وكان الحرفيون منهم على الخصوص يصطدمون بالإجراءات الاقتصادية الصادرة من الحكومة المركزية لصالح الحكام . فكثيراً ما تزعمت طوائفهم المنظمة الصفوف حركات المقاومة الثورية ومثال ذلك اضطراب الأسواق في عام ٨٨٨ احتجاجاً على التعديلات التي أجراها إبراهيم بن الأغلب في العملة (٢٣) .

وأما الطبقة التي في القاع ، فهي العبيد . ومنهم الصقالبة المنجلبون من أوروبا الشرقية ، وبعض المغاربة من الذميين السابقين ، والبربر والزنوج الآتين من أواسط أفريقيا والسودان .

وقد تأثرت الطبقات الشعبية المغربية بالمجاعات التي حلت في ذلك العهد ، وخاصة القحط عام ٨٧٣-٨٧٤ الذي اقترن بالطاعون والأوبئة ، ومجاعة عام ٨٧٩-٨٨٠ التي اصطحبها ارتفاع شديد في أسعار الحاجيات .

٢- نشاط تجاري واسع

كانت الدولة الأغلبية مقدمة للفاطميين في نشاطها التجاري الخارجي بصفة خاصة . فكان للقيروان مركز ممتاز في تصدير القمح المغربي وخاصة إلى الاسكندرية

والرقيق السوداني إلى بلاد المشرق . وكانت تونس تستورد زيت الزيتون من مناطق طرابلس وتعبد تصديره إلى صقلية وإيطاليا .

وفي عهد الأغالية ، كانت القوافل التجارية تخرق الصحراء المغربية إلى بلاد السنغال والنيجر والسودان حيث يتوافر الذهب والرقيق . وسبقت الإشارة إلى مدينة - سجلماسة - عاصمة الدولة الرستمية الخارجية - باعتبارها مدخلاً من مداخل الطرق التي تسيطر عليها القوافل .

وكانت الرسوم المفروضة على هذه التجارة تملأ خزائن الأغالية . فمكنت هذه الثروة إبراهيم الثاني من أن يضرب الدراهم الصحيحة وزناً .

ونمكنت الدولة الأغلبية من أن تلعب دوراً رئيساً في تجارة البحر الأبيض جنباً إلى جنب المدن الإيطالية . فانزعت صقلية من أيدي البيزنطيين عام ٨٢٧ ثم استولت على جزيرة مالطة (٨٦٨) وبعض الثغور الإيطالية العامة (سيراغوزة في ٨٧٨ ، باليرمو وريجيو عام ٩٠٠) . وحاول آخر الأغالية استكمال سيطرتهم على البحر الأبيض بالاستيلاء على مصر ، فجهز جيشاً وقاده يريد قتال ابن طولون ، ولكنه لم يستطع تنفيذ مخططة (٢٤) . بيد أن غارته هذه أنبأت بالتوسع المغربي في العهد التالي أي الدولة الفاطمية . كما أن النشاط التجاري الخارجي للمغرب في ظل الأغالية ترك أثراً شديداً على اقتصاده في تاريخه اللاحق . وأعطى وزناً سياسياً كبيراً لفئات التجار والصناع المغربية . (٢٥)

٢ - النظام الشرقي الاغليبي

كانت الدولة الاغلبية مركزية ، تشابه نظمها هيكل الدولة العباسية الشرقي . فأحاطت البيروقراطية بالأمير ، واشتملت على الوزير والحاجب وصاحب البريد والسكرتارين والكتابة الاداريين وجيش الموظفين من الموالي والعرب .

وكون إبراهيم الاول جيشاً دائماً يعيش جتوده على الراتب دون الانقطاع ، وقد وفدوا الى تونس من

خرسان أو كانوا من الرقيق والمرترقة الزوج . وقامت الصراعات بين هذا الجيش والقوة العربية القديمة من المضربين في المدة بين ٨٠٠ و ٨٣٠ ، تغلب فيها المرترقة في نهاية الامر ، وخاصة بعد الاستيلاء على صقلية . وكذلك وقفت القبائل البربرية موقف العداء من الجيش الاغليبي . وليس غريباً بعد ذلك ان تناصر كتامة الفاطميين ، فتشكل القوة الاساسية في اقامة خلافتهم بالمغرب ثم مصر .

وقد كان للأغالية سياسة اقتصادية وخاصة في مجال الري الصناعي . فأقاموا العديد من خزانات المياه الكبرى (« المواجل ») والقنوات العليا الموصلة للماء ، ونشروا استعمال السواقي .

وفرض بنو الأغلب الخراج على جميع الاراضي ، سواء كان المنتفع بها ذمياً أم مسلماً . وجبوا العشور نقداً لا عيناً ، وحملوا البضائع في حركتها واسواقها رسوماً غير شرعية ، وهي امور اثار حفيظة مختلف الفئات من المغاربة ، وخاصة البربر . ويبدو انهم فرضوا ايضاً نوعاً من الضريبة لثبته العمالة اللازمة لانشاءات الري . وضيّقوا الخناق على التجار والحرفيين عن طريق نظام الحبة . ولذلك ، فرغم الازدهار الاقتصادي الذي سبق الإشارة اليه ، تكونت ضد الحكم الاغليبي أرضية من السخط العام هبأت المناخ لقيام حكم الشيعة الاسماعيلية المعارضة « للمؤسسة الخليفة » القائمة .

وهنا ايضاً نجد ان بطون بني كتامة - من قبائل صنهاجة - استطاعت أن تتولى طليعة هذه الحركة المعارضة . فقد كانت كتامة تتمتع باستقلال نسبي ازاء الحكم الاغليبي وولاية الثغور إذ ، كانت تصرف حصيلة العشور والزكاة المجموعة لديها صرفاً علماً لمصلحة المعوزين منهم ، دون تسديد هذه الحصيلة للدولة الاغلبية . (٢٦) وبهذا كانوا ركيزة جيدة تبدأ منها حركة الفواطم في عملية انتزاع السلطة من الاغالية .

وكذلك ، فلكون كتامة من القبائل المزارعة والراعية الغنية وشبه المستقرة ، فقد كانوا أيضاً قاعدة طبيعية لحرب الفواطم ضد الدول الخارجية في سجلماسة وتاهرت وغيرها .

رابعاً - انتصار الفاطميين في المغرب

استطاعت الحركة الفاطمية أن تخدم المصالح الخاصة لهؤلاء التجار - من المغاربة وغيرهم - الذين يتخذون الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض مركزاً لنشاطهم. واعتمدت الخلافة الفاطمية في تحقيقها لهذه الأهداف على قوة سياسية كبيرة مكونة من صغار المنتجين والتجار البربر الذين كانوا يصطدمون بعجز الأغلبية عن الانتقال إلى مستوى أوسع من السيطرة الإقليمية. كما أن الفاطميين استندوا على قبائل الصنهاجة - وكتامة أساساً - كقوة محاربة والنهم بسبب نظمهم الاقتصادية باعتبارهم من المزارعين والرعاة المنتجين (نصف الرحل) الذين يولفون بين النشاط العائلي والجماعية العشيرية. فكانت كتامة تنادي كبار أصحاب الأراضي والتجار والأمراء في شمال تونس، ونعادي الحكم الأغلي الاستبدادي بجنوده المرتزة الأجانب. ولكن كتامة كانت تعادي أيضاً التسوويين من البدو والبربر الفقراء الذين يشكلون قاعدة الحركة الخارجية.

وان هذا المزج السياسي بين تلك الفئات الاجتماعية المختلفة التي ساندت الحركة الفاطمية في مراحلها الأولى يفسر لنا لماذا استطاعت أن تنطلق من المغرب، ولماذا نجحت في الاستيلاء على مصر أولاً ثم على جزء كبير من الامبراطورية الإسلامية. كما أنه يلقي ضوءاً على الجذور الفكرية لمواقف الفسواطم عموماً.

١- الفاطميون محاربون الأغلبة والخوارج

كانت قبائل صنهاجة - كما رأينا - تزعم أنها تنحدر من أصل حميري. ولعل هذا كان السبب في أن الامام الفاطمي كلف مندوبه أبا عبد الله بالذهاب أولاً إلى داعي اليمن ابن حوشب حتى يسهل له الاتصال بحجاج كتامة في مكة. ومهما كان الأمر، فمن الملفت للنظر أن تنخرط كتامة تحت لواء أبي عبد الله في سرعة عجيبة، وينضبط أفراد القبائل ومجموعاتها في تنظيماته العسكرية

والسياسية الدقيقة، وتتحد هذه القوة الضاربة بفضل روابط الأخوة والمساواة في الله (٢٨). وفي الوقت نفسه نجد أبا عبد الله يلتزم بسياسة مبدئية، فسرّاه يرفض الخراج المجبي من أهل طبة بعد الاستيلاء عليها (عام ٩٠٦) على أساس أن المسلمين ليس عليهم خراج في أموالهم، ورده إلى أصحابه (٢٩).

وبفضل قوة كتامة المحاربة، لم يستطع أبو عبد الله فقط أن يحرر عبيد الله المهدي من الأسر في سجلماسة، بل استولى على القيروان عام ٩٠٩، وأسقط بذلك الأسرة الأغلبية، فقامت مكانها الخلافة الفاطمية. وفي نفس الوقت استولى الجيش الاسماعيلي الفاطمي على تاهرت، العاصمة الخارجية الأخرى (١٠). وبعد ذلك يستين أمر الخليفة عبد الله المهدي بقتل أبي عبد الله... وتذكرنا هذه الحادثة بقتل الخليفة العباسي المنصور لأبي مسلم الخرساني الذي قاد الحركة الثورية ضد الأمويين. وفي ٩٢٠ أسس الخليفة الجديد عاصمته «المهديّة» على شبه جزيرة في تونس، فكان ميناؤها نقطة انطلاق للأسطول الفاطمي إلى الشرق، كما كانت حصونها مانعة في وجه الهجمات المحتملة من البربر.

هوامش :

(١٦) جمال موسى: «المغرب الإسلامي» - ط ١ - فسطاطية، ١٩٦٩، ص ١٩٥.

E.F. GAUTIER: "Le Passé de l'Afrique du Nord" - Paris, Payot, 1942, p.p. 11/12.

S. GSELL: Op. cit., p. 17. (١٨)

R. CORNEVIN: "Histoire de l'Afrique" - T. 1, Paris, Payot, 1967, p. 127. (١٩)

(٢٠) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: «تاريخ الجزائر العام» - ج ١، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية، ١٩٦٥، الجزء الأول، ص ١٨٩/١٩٠.

(٢١) (البلاذري) (أحمد بن يحيى بن جابر): «كتاب فوج البلدان» - القسم الأول، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧، ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢٢) د. محمود اسمايل: «سقا القيروان والثورة الاجتماعية في المغرب» - مجلة الكاتب، القاهرة، العدد ١٤٨، يوليو ١٩٧٢، ص ١١٠/١١٢.

(٢٣) أنظر مقالة ابن خلدون - الجزء الثاني: الباب الثالث: الفصل الثالث عشر المسمى: «في أنه إذا استحكمت طيعة الملك من الأفراد بالمجد وحصول الترف والدعة» أنشأت الدولة على البربر. مما يعني في نظره أن عن الطيف الحاكمة

L. GOLVIN: "Le Magrib Central à l'époque des Zirides", Paris, Arts et Metiers graphiques, 1957, p. 27.

(١) أحسان حقي: «تونس العربية» - بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٣، ص ١٠.

M. HADJ-SADOK, ed.: "Description du Maghreb" - Alger, Carbonel, 1949.

ENCYCLOPEDIA of ISLAM: Art. "Berbers". (٨)

C. DEBBASCHI: "La république tunisienne" - Paris, Pichon et D. Auzias, 1962, p. 174.

J. COULEAU: "La paysannerie marocaine" - Paris, C.N.R.S., 1968.

(١١) أنتم ماركس بتناية تطور الملكية الزراعية في الجزائر وأشكالها الانتقالية المختلفة.

(١٢) عنوان الفصل الثالث والرابع من الباب الثاني: «في العمران البدوي والأمم الوحشية».

C.A. JULIEN: "Histoire de l'Afrique du Nord" - Paris, Payot, 1931, p. 170.

S. GSELL, et al.: "Histoire de l'Algérie" - Paris, Boivin, 1929, p. 35.

(١٥) من الهزقات المبهجة في ذلك الوقت.

(٢) في خطابه إلى انجلترا بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢، يشير ماركس إلى «وجود علاقة عامة، منذ أن بدأ التاريخ وسط جميع القبائل القريبة، بين استقرار جزء من القبائل والحياة البدوية المستمرة الأخرى... وعندما تحدث في هذه الدراسة عن التناقض بين الصحراء والمغرب، لا يعني مفهومنا جغرافيا اقليميا بحتا، وان كان هذا الأساس له تأثير كبير، وخاصة في البداية. وكذلك لا قصد مفهومنا اثنا صرفا، بل ننظر صفة عامة إلى ما هو موجود من تقسيم العمل الاجتماعي بين الصحراء والمغرب، وبالتالي أثر ذلك على التشكيل الطبقي والملاصقات الطبقية المترتبة على علاقات الإنتاج.

J. ABUN-NASR: "A History of the Maghrib", Cambridge, University Press, 1971, p.p. 9/10.

(١) أنظر مثلاً: Leo AFRICANUS: "The History and Description of Africa" - London-Haykloyst Society, 1896, Vol. 1, p. 154.

تبادل الأثر المادي والروحي لبعض المجتمعات :

نعم : هل يتكرر منكر : وجود الآلاف من ابنائنا في جامعات العالم ، يعبون العلم بما ، وسيمودون من هناك محاضرين بهالة الكفاءات : دون الكثير الكثير من بسماتها ذاك لعلمهم في ذلك معدودون ! بعدما بحث الكفاءة في ساحتهم الوطنية : ولا أقلن ذلك إلا فحة من رمن تختل بالأعراق بكفاءة العناصر التي أعدت هنا . وبذلك يعاد الاعتبار لثقافتنا ومؤسساتها الثقافية . ونحن لذلك لنتفكرون !

الهوامش

- ١- حارم مشاي : فلسفة الاستقلال الثقافي ، مقال منشور في : اتفاق عربية ، العدد ١٠٠ ، لسنة ١٩٧٥ كانون الأول ، ص ١١٩ العدد الثاني ، وكذلك راجع ص ٨ من مقدمته حيث من مجلة الكتاب القادسية ، الصادر في سبتمبر الثاني لسنة ١٩٧٢ ، اجل من ١٩٥٠-١٩٥٠ من أصل المجلة .
- ٢- اتفاق عربية ص ١١١ العدد الثاني عدد ٤ لسنة ١٩٧٥ ، والممثل ص ٨ .
- ٣- كذلك ص ١١١ العدد الثالث .
- ٤- د. ياسين خليل ، حديث منشور في جريدة البلد القادسية بتاريخ ١٩٦٥/٨/٩ من أهمية الفلسفة في المجتمع وضرورة تدريسها في الإعدادية .
- ٥- كذلك .
- ٦- د. ياسين خليل : راجع النساب والنباتات العربية .
- ٧- راجع د. حسن مباحث الدراسة في علم الفلسفة / جامعة بغداد ، بغداد ١٩٧١ .
- ٨- د. حسام اللويس : بحث عنوان : الفلسفة من العصور والنقطة : نشر في مجلة الثقافة العراقية العدد ١٩٧٢ في عدد حزيران ١٩٧٢ العدد ٤١ ص ٦٨-٦٨ .
- ٩- علي الحباري : بحث عنوان : التراث الفلسفي ، منشور في مجلة الثقافة الجديدة القادسية عدد ١٥١ : دور ١٩٧٢ ص ١٢١ .
- ١٠- أيضا ص ١٢٥ .
- ١١- حارم مشاي ، تبين مجلة الكتاب القادسية ص ١٠٠ في سبتمبر الثاني ١٩٧٢ .
- ١٢- قارن من ما ورد في مجلتي مجلة الكتاب ص ٨٧-٨٧ وبين ما منشور في اتفاق عربية ص ١١٩ وص ١٢١ .
- ١٣- مشاي : اتفاق عربية عدد ١ ص ١١٨ لسنة ١٩٧٥ .
- ١٤- أيضا ص ١١٨-١١٩ .
- ١٥- د. يحيى هويدي ، جيل فلسفي القاهرة ١٩٦٢ .
- ١٦- د. حسن مهدي : محاضرة القيت على طلبة قسم الفلسفة ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، مطلع ٢٠ لسنة ١٩٧٥ .
- ١٧- ماحد السامرائي : مقال بعنوان : الثقافة التورية بين الرمي والممارسة . جريدة الثورة العراق ، العدد ٢٢٦٨ و ١٩٧٥/١٢/٢٨ بغداد .
- ١٨- أحريبا الأستاذ د. محمد الحباري : رئيس قسم الفلسفة في جامعة الرباط ، أن طالب الإعدادية الأدبي يدرس أسسها ١٨١ ساعات فلسفة ، والعلمي ٢٠٠ ساعات . ويحتل القسم هناك مركز الإدارة في قبول ، تلبية الطبية والمهندسة وغيرها . ومثل هذا في الحوار دوتس ومصر .
- ١٩- مثل د. محمد الحباري ود. علي سامي النشار من المغرب ، والفنوني من تونس وأبو ريان من مصر .
- ٢٠- راجع مقدمة طريق الفيلسوف لـ جان فال ترجمة د. أحمد حمدي محمود ، مراجعة د. أبو العلا معيني ، مؤسسة سجل العرب - سلسلة الألف كتاب ، القاهرة ١٩٦٧ . وراجع : اتفاق القعدة ، لـ وايت الاس وجماعة ، من جماعة من الأساطير بالتراف عبد الهادي الحباري نشر دار مذلة القاهرة ، بيروت . وراجع علي الحباري ، في الفكر الذي لا يبرر العدد ١٠ لسنة ١٩٦٧ تحليل أفاق المعرفة . وراجع أوزوالد اشنجر ، شعور العرب .

مع كل ذلك . نبقى السمات الروحية والميسر الذاتية : والعلاقات والروابط الاجتماعية سمات خاصة تمتاز بها الأمة عن غيرها : لأنها ظاهرات ملتصقة بالإنسان : أكثر منها مزاجا عابرا يمكن التخلص منه متى شاء !

الخلاصة :

أن مهمة ثقافية شاقة ، تقع على عاتق المثقفين ممن يعنيه الأمر لابد أن تأخذ طريقها إلى أذهان المواطنين ، عبر المدرسة والجامعة ، عبر العمل والحقل ، عبر الإذاعة والتلفزيون ، في الجرائد والمجلات ، في المسرح والسينما . ولا تعفي نفسها من هذه المهمة ، لا المنظمات الشعبية ، ولا المؤسسات المهنية ، ولا التجمعات الفنية والأدبية ، نريد معارض وعروض وبحوث ، وفصائد وافاصيص ! تفجر في الإنسان طاقاته الفكرية الكامنة ! وتخلصه من أساليب التفكير التقليدي الجامد ، وتسمو به بعيدا عن مصالحه الانانية ، ومظاهره الشخصية ، واهتماماته الفردية التافهة الوقيعية ، التي هي إلى النزوعات البرجوازية أقرب ، وعن طموحات الجماهير أبعد .

نريد مساهمات جادة من علماء الأمة ، واهتمامات فائقة من مفكرها ، نريد تظافرا فكريا جادا ومتناسقا ، يبدأ من البيت . . . وينتهي في أجهزة الدولة المختلفة ، لايجاد المواطن الإنسان ، الذي يخلص في عمله بلا مراقبة ، ويتعامل مع الآخرين ، عبر جسور الثقة ، وينظر إلى مهمته ، نظرتين ! الأولى - تعود عليه بمردود اقتصادي جيد ، والثانية ، تعود على المجتمع ، بفائدة عامة ! . أن غرس هذه القيم ، كفيل في استغلال ملايين الساعات المهدورة في المقاهي ومتنديات المتعة غير البرية ، وتحولها إلى عمل نافع للفرد والمجتمع ، وبذلك سيكون الوقت سيفا لنا ، لا علينا ، فهل اقترح إلغاء النرد والدومينو . . . وایجاد المكتبة الخاصة بالمقهى ، مع بقية وسائل شحذ الفكر من شطرنج أو غير ذلك ، ليجد خامل الذهن ، نفسه محاصرا بالثقافة وعناصرها من كل جانب ؟ .

لعل البعض سيصممني بالمثالية ! . لكنها - على أية حال - محاولة لا تخلو من أمل ! .